

نضال الطلاب .٠ بين فبراير ٤٦ واليوم

مقدمة

في التاسع من فبراير ١٩٤٦ أثناء عطلة منتصف العام دعت اللجنة التنفيذية العليا للطلبة (تساوي الاتحاد العام للطلاب) الطلاب لعقد مؤتمرات عامة لمناقشة الأوضاع آنذاك في مصر، ومواجهة كل أشكال التبعية للاستعمار، وعدم الدخول في مفاوضات إلا على أساس الجلاء التام ، وطلبت الأحزاب بوضع خطط لما سيحدث في حالة رفض الاحتلال البريطاني الجلاء عن مصر، وسبق هذا البيان مظاهرات وإضرابات ضخمة في كل أرجاء مصر، حاولت الحكومة قمع الصحف حتى لا تنتشر أي أخبار عن الإضرابات والتظاهرات – سواء صحیحة أو خاطئة – عن طريق تشريع يجرم ذلك ولكن ذلك لم يمنع التظاهرات من الانتشار والتزايد.

انعقد المؤتمر العام الأول في جامعة القاهرة (جامعة فؤاد في ذلك الوقت)، وشارك فيه الكثير من طلبة المدارس والمعاهد، واعتبروا أن المفاوضات عملاً من أعمال الخيانة وأن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية ١٨٩٩ بات واجباً.

تظاهرات طلابية ضخمة وقمع من السلطة

بعد ذلك اليوم خرجت تظاهرات ضخمة من الجامعات، منها المظاهرة الأضخم منذ الحرب العالمية الثانية فعبرت شارع الجامعة ثم ميدان الجيزة إلى كوبري عباس وما إن توسطته حتى حاصرها البوليس من الجانبين، وبدأ الاعتداء علي تلك التظاهرة مما أدى لسقوط البعض في النيل وسقط بعض القتلى، وقد قتل وجرح في تلك الأحداث أكثر من مائتي فرد، وفي ذات اليوم حدثت تظاهرات في المنصورة وأسوان أدت إلى إصابة واعتقال طلاب آخرين، ثم صادرت الحكومة الصحف التي تحدثت عن تلك التظاهرات ولكن ذلك لم يمنع من انتشار التظاهرات في جامعات وكليات أخرى.

وبعد تطور الأحداث، قررت الحكومة تعطيل الدراسة لمدة ثلاثة أيام ولكن ذلك أدى إلى انتشار التظاهرات في جميع أنحاء مصر، وفي يوم الجمعة ١٥ فبراير بعد الصلاة قامت تظاهرات للمطالبة بالجلاء ولتحية الشهداء، وقد لوحظ اتساع نطاق الحركة الجماهيرية لتشمل قطاعات أخرى غير الطلاب وامتدادها لجميع فئات الشعب وأحياء شعبية مثل (الغورية والموسكي والعتبة وشارع فؤاد)، وقامت مظاهرة أخرى في حي بولاق من الشباب والعمال تهتف بسقوط الاحتلال، وقمع البوليس مظاهرة ضخمة في بورسعيد تاركا ٦٥ مصابا.

اللجنة الوطنية للعمال والطلبة وإضراب ٢١ فبراير

الحركة الطلابية ليست حركة منفصلة في حد ذاتها، وهي نتيجة أوضاع تشمل البلاد كلها وليست منفصلة عن الصراع الطبقي الدائر، وقد تصدر مشهد أحداث ٢١ فبراير العمال والطلبة، فتشكلت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة يومي ١٨ و١٩ فبراير، وهي تضم اللجنة الوطنية للطلاب بالإضافة إلى عمال من شبرا الخيمة والعديد من النقابات والمؤسسات الأهلية والاتحادات العمالية، ودعت اللجنة إلى إضراب عام يوم ٢١ من فبراير وأطلق على ذلك اليوم (يوم الجلاء)، احتشد ١٠٠ ألف شخص بينهم (١٥ ألف عامل من شبرا الخيمة وحدها)، وهذا يظهر المضمون الطبقي للحركة؛ فلم تكن تحركات العمال في القضية الوطنية كقضية منفصلة ومجزأة في حد ذاتها بل كانت بالنسبة لهم قضية مرتبطة بوضعهم الطبقي المأزوم نتيجة الحالة الاقتصادية والتوسع الرأسمالي والهيمنة الاقتصادية للاحتلال، ونتيجة لمساومات البورجوازية المصرية التي انحازت للتفاوض مع الانجليز.

وفي مواجهة هذا التحرك الشعبي انحاز الإخوان كعادتهم لمحاولات إضعاف الصراع، حيث أنشئوا اللجنة القومية للطلبة ورفض حسن البنا تدعيم التظاهرات، هكذا هم الإخوان دائماً، الماضي مثل الحاضر هم يد للاحتلال والبورجوازية المصرية لتجسيم وكسر الانتفاضات المصرية. واكتفى الماركسيون آنذاك بالقضية الوطنية كشيء منفصل في حد ذاته عن الصراع الطبقي، وبالتالي ساهموا بقوة في وأد الثورة نتيجة انفصال رغباتهم عن ما خرج من أجله العمال.

وإذا نظرنا لجميع الانتفاضات والتظاهرات من وقتها إلى اليوم، نجد نضال الطلاب في قلب المشهد، في الماضي والحاضر، وفي قلب التجارب السابقة نجد مشاهد تتكرر ونجد حقيقة لا يجب أن نغفل عنها وهي أن نضال الطلبة ليس نضالاً منفصلاً أو معزولاً عن المجتمع، بل هو نضال متصل بجميع الجماهير الكادحة التي تناضل من أجل التحرر من الاستغلال منذ وجد إلى الآن، ومن قراءة الماضي ننظر إلى الحاضر في معركة جديدة من معارك الطلبة.

قدري دميان وزيراً للمالية . . حكومة محلب تكشف انجازاتها مبكراً

يقال أحياناً أن الجواب يقرأ من عنوانه، يعني هذا أنك قد لا تحتاج لكثير من التفاصيل والجهد لتعرف محتوى شيء ما إذا ما أستطعت أن ترى دلالات بداياته الأولى. وهو ما يمكن أن نطبقه على الحكومة الجديدة برئاسة إبراهيم محلب وزير الإسكان في حكومة الببلاوي ورئيس مجلس إدارة المقاولين العرب منذ عام ٢٠٠١.

فبرغم أن محلب بدأ عهد وزارته بخطاب عن حقوق المواطنين، وفي زيارة إلى المحلة تحدث عن وقف الخصخصة وعن سعيه لتحقيق مصالح العمال، إلا أنه بعيدا عن هذه الرطانة المعتادة يمكننا بتأمل بسيط للوزراء الذين اختارهم أن نكشف الانحياز الحقيقي. ولنأخذ كمثال وزير المالية الجديد هاني قدري دميان.

اختيار دميان هو إشارة واضحة للمؤسسات المالية الدولية عن طبيعة السياسات الاقتصادية التي ستتبعها مصر خلال عهد هذه الوزارة، فالوزير الذي حصل على الماجستير في الشؤون الدولية وإدارة السياسات الاقتصادية من جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة عام ١٩٩٦، عمل بوظائف مختلفة في الحكومة المصرية خلال ٢٠ عاما آخرها مساعداً لوزير المالية يوسف بطرس غالي منذ عام ٢٠٠٧ وتم ترقيته لمساعد

خبر ...

حريته ...

عدالة اجتماعية ...

تحت شعار (حركة طلابية واحدة) تعاونت بعض القوى المحسوبة علي اليسار ونسقت بشكل واضح بل وضد رغبة أغلب القوى الطلابية وبقية الطلبة مع الإخوان، وبذلك شاركوا مع الأخوان في قتل هذه الحركة في مهدها، عبر دفعها إلى أفق ضيق لا يخدم نضال الطلاب ولا نضال بقية المجتمع ويصب فقط في صالح الإخوان، ليست الحركة الطلابية واحدة وليس كل من نزل ضد السلطة يمثل الثورة، والإخوان في ٢٥ يناير وجبهة الإنقاذ في ٣٠ يونيو خير مثال علي ذلك.

المهام الواجبة لتقدم نضال الطلاب

إن نضالنا الحالي ليس وليد تلك اللحظة وليس التجربة الأولى، فمسيرة نضالات الطلبة المصريين طويلة وتمتد منذ عشرات السنين، حيث شارك الطلبة في أغلب الانتفاضات بحيوية وبسالة، لذا فلدينا خبرة تاريخية وخبرة حالية لا يجب أن نتجاهلها، وقد نجد فيها حلولاً لوضعنا الحالي في ظل صراعات قوى الثورة المضادة، وتتمثل هذه الحلول في:

١. تشكيل كتلة طلابية صلبة لمواجهة محاولات الأمن للتكيل بالطلاب

يجب علي الطلاب النشطين، خصوصاً المنتسبين للقوى الديمقراطية والثورية، الاتصال بالطلاب الغير مسيسين وربطهم بالقضية الطلابية ودفعهم للاتجاه الصحيح، وبناء كتلة طلابية صلبة قادرة علي الحفاظ علي المكاسب الديمقراطية والدفاع عن حرية العمل السياسي والتنظيمي داخل الجامعة، ضم عناصر جديدة ونقل الأفكار الثورية والانحياز الطبقي لهم، رفع وعي الطلبة ليقرءوا المشهد المعقد بصورة صحيحة، وفتح نقاشات مستمرة معهم وربطهم بالقضية ليشفعروا أن المكسب مكسبهم والخسارة خسارتهم، والأمر في الحقيقة كذلك، فسيطرة الأمن علي الجامعة هي إعلان انتصار نظام الاستبداد والتفاوت الطبقي، مما يعني استمرار الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وبالإضافة لقتل العمل السياسي وفتح المجال لحملات التنكيل التي ستشن على الطلبة بصورة أشرس وستنال كل طالب؛ مسيس كان أو غير مسيس، ذكر كان أو أنثى.

٢. ربط النضال الطلابي بالنضال العمالي والأحياء الفقيرة

خلال التجارب السابقة، كانت الحركة العمالية هي العمود الفقري لأغلب الانتفاضات، لاسيما التي ظهر فيها دور الطلبة بشكل واضح، مثلا تظاهر يوم ٢١ فبراير ١٥ ألف عامل من شبرا الخيمة وحدها كما ذكرنا، فالعمال هم القادرون علي زلزلة أي نظام وجعل نضال الطلبة يخرج من إطار المطالب الديمقراطية فقط أو صراعات الأجيال، ولكن الاتصال بالنضال العمالي وبقية فئات المجتمع يظهر القضية ككل متكامل بشقيها الديمقراطي والاجتماعي لجميع الأعمار والعناصر المستغلة في المجتمع، جميع الأحياء الفقيرة والعشوائية التي تملأ القاهرة والصعيد وبقية المحافظات، يجب أن يقوم الطلبة بوصل نضالاتهم بنضالات هؤلاء، ويلعبوا دوراً بوعيهم الثوري في صقل وعي هؤلاء المستغلين لينظموا أنفسهم ويشكلوا لجانهم الشعبية من أجل الدفاع عن حقوقهم المهودرة، هكذا سيصل نضال الطلبة للجميع ولن يبقى أسير أسوار الجامعات فيسهل علي الأمن والإعلام تشويبه والقضاء عليه.

ينبغي أن نبدأ في خلق مجموعات اتصال مع العمال وربط نضالنا بقضاياهم، وتحويل الصراع إلى صراع يشمل مواجهة تلك الدولة التي لا تريد سوى الحفاظ علي نفسها وامتيازات سادتها عبر قتل انتفاضة الشعب التي بدأت في ٢٥ يناير ٢٠١١ لتعيد الأوضاع إلي ما كانت عليه قبل ذلك.

علامه عبد العظيم

من نحن

اليسار الثوري احد تيارات الاشتراكية المصرية.

أهدافنا هي : الإطاحة بالنظام الرأسمالي منيع الفساد والظلم والإثراء من عرق ودم الشعب، وإقامة دولة العدل الإجتماعي والمساواة، دولة بلا استغلال أو طبقية، بلا سادة أو عبيد، الكل فيها مواطنون أحرار متساوون، متشاركون في العمل والثروة والعائد وإدارة المجتمع.

وسيلتنا هي : الثورة الجماهيرية في مقدمتها العاملون والفقراء في المدن والريف، تعمل بهم، ومن أجلهم، وتقيم نظامهم.

تर्फض : اى تمييز بين البشر على أساس العقيدة أو اللون أو الجنس أو العرق.

تناضل ضد : الاستغلال الطبقي والاستبداد والعنصرية والتمييز بجميع صوره والاستعمار والصهيونية.

نؤيد : حق الشعوب في الحرية وفي مقاومة الاستعمار والاستبداد بما في ذلك المقاومة المسلحة ونتمسك بحق الفلسطينيين في كامل أرضهم.

نقاوم : مشاريع السيطرة الإمبريالية والأمريكية، والتدخل الاستعماري في منطقتنا أو في اى مكان.

نمد أيدينا : إلى كل القوى التي تقاوم الاستبداد والإمبريالية والاستغلال الطبقي والتدخل الاستعماري، للتعاون من أجل تحقيق العدل والحرية.

أشقاتنا : كل ثوار العالم وكل المناهضين للرأسمالية والاستغلال والمشاريع الاستعمارية.

نحن : جزء من شعب مصر نعيش آلامه ونحارب معركته ونسعى معه للتحرر من المستغلين أو المستبدين، حملنا حلمه، وطريقنا طريقه.

شعارنا هو : تحرير الجماهير بيد الجماهير.

اليسار الثوري



وزير المالية / هاني قدري دميان

نشر عن دميان منذ الأيام الأولى ميله للاقتصاد التقشفي وهو ما يعني ببساطة تقليص إنفاق الدولة على الخدمات، وتحدث هو عن إعادة هيكله الدعم ومشروعات شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، إنها إشارات واضحة أن دميان سيسير على خطى أسلافه بنفس السياسات، وهو ما ستكشفه الأيام التالية.

سامح السعدي

فبراير شهر الإضرابات العمالية

عمال النقل العام

يضرّبون من جديد

أضرّب عمال النقل العام يوم السبت ٢٢ فبراير للمطالبة بصرف أعباء وظيفية وبدل عدوى ومخاطر وعلاوة دورية ٧٪ ونقل تبعية الهيئة من محافظة القاهرة لوزارة النقل.

أستمر الإضراب حتى يوم الخميس ٢٧ فبراير وحقق نجاحا للعمال بصرف ٢٠٠ جنية بدل والمفاوضات مستمرة بين النقابة المستقلة للنقل العام، ورئيس هيئة النقل العام لزيادة البدلات ومناقشة باقي المطالب. وأنهى العمال إضرابهم يوم الجمعة بعد أن وعدهم رئيس الهيئة بتنفيذ جزء من المطالب ورفع بقيتها إلى محافظ القاهرة لدراستها.

قرار إنهاء الإضراب قسم قيادات النقابة المستقلة، بين من اكتفى بهذا المكسب و من قرر أن إنهاء الإضراب خيانة للعمال بعد مطالبتهم بإقالة رئيس هيئة النقل العام. وقدم طارق البحيري نائب رئيس النقابة المستقلة استقالته من المنصب، وأعلن سعيه لإنشاء النقابة الحرة للنقل العام.

لن يكون هذا النضال الأخير للنقل العام، وسرعان ما سيدرك جميعهم تهاقت الوعود التي قطعها رئيس الهيئة، وقتها سيعودون جميعا للنضال، الذي لن يكون له قيمة لو لم يستوعبوا دروس الإضرابات السابقة، ولو لم يسعوا لتوحيد نضال مجموعاتهم المختلفة من أجل هدف أساسي واحد هو مواجهة الاستغلال الذي يتعرض له عمال النقل العام.

عمال غزل المحلة

يعلقون إضرابهم حتى ٨ مارس

بدأ إضراب الآلاف من عمال غزل المحلة يوم الاثنين ١٠ فبراير، وامتنعوا عن العمل داخل جميع أقسام ومصانع

الشركة المختلفة وأوقفوا الماكينات وتظاهروا أمام ساحة طلعت حرب المواجهة لبني الإدارة الرئيسي بمدينة المحلة الكبرى، احتجاجا على تأخر صرف الأرباح والحوافز (الدفعة الرابعة)، والتي كان من المقرر صرفها خلال شهر ديسمبر بواقع شهرين، وتم ترحيلها إلى شهر فبراير، ولتطبيق الحد الأدنى وإقالة رئيس الشركة القابضة.

شكلت وزارة القوى العاملة ومديريتها بالغبية لجان لحل الأزمة لعودة العمال للعمل، ولكن فشلت جميع المفاوضات بسبب تلاعب وزارة القوى العاملة ووزارة الاستثمار في تلبية مطلب إقالة فؤاد عبد العليم رئيس الشركة القابضة.

أستمر الإضراب لاثنتي عشر يوماً حتى أعلن العمال تعليق إضرابهم حتى ٨ مارس المقبل، وذلك استنادا لما تم الاتفاق عليه مع وزير الاستثمار وإعلانه الاستجابة لأغلب مطالبهم، ومنها إعادة تشكيل مجلس إدارة الشركة، وإعفاء المفوض العام من منصبه، واعتبار أيام الإضراب إجازة مدفوعة الأجر، وإعادة تطوير المجمع الطبي وشراء وحدة إشاعة كاملة على أن تتحمل وزارة الاستثمار شراءها. أيضاً موافقة الوزير على إعفاء العمال من الـ٢٢٠ جنيها والتي يدفعها العمال تحت بند حافظ الإثابة من حسبة التأمينات، وتطبيق الحد الأدنى للأجور على جميع العاملين بعد إقراره من خلال اجتماع المجلس القومي للأجور، والتعهد بسحب الثقة من رئيس الشركة القابضة في أول اجتماع للجمعية العمومية للشركة القابضة.

وذكر العمال أن محافظ الغربية قام باستفزاز العمال أثناء لقائه بهم، مؤكدا لهم أنه لن تتم الاستجابة لمطالبهم إلا بعد الانتخابات الرئاسية، عكس ما كان عمال الشركة قد اتفقوا عليه مع وزير الاستثمار، وأضاف العمال أن عمال الشركة شعروا أن هناك مؤامرة يشارك فيها محافظ الغربية تهدف إلى إفشال ما تم الاتفاق عليه مع وزير الاستثمار.

شعار حركة شباب ٢٠1١، وهو شعار حركة شباب ٢٠1١

دولة دستورية أم دولة قمعية؟

في ذكرى الثورة... والذكرى تشحن عزم الثوريين

منذ أسبوعين مضيا جرى تداول أبناء عن تعرض بعض الشباب الثوري الذي اعتقل أثناء إحياء ذكرى الثورة – بعيدا عن كرنفال المجلس العسكري والشرطة – للتعذيب. وقد وجهت لهم الاتهامات المعتادة من التظاهر بدون تصريح، وقطع الطريق، والبلطجة، والاعتداء على رجال الأمن، بل وقتل بعض المتظاهرين الآخرين!! ومنذ لحظة اعتقالهم تعرضوا للترويد والترهيب، للضرب والإهانة، ثم تكرر ذلك في قسمي شرطة الأزبكية، وقصر النيل، فمنهم من أعندي عليه جنسيا، ومنهم من صعق بالكهرباء، ومنهم من جرت تعريته وإغراقه بالماء البارد وتركه فوق البلاط؛ وفي سجن أبو زعبل تعرض بعض الشباب لهتك العرض، وللضرب المبرح والسباب، والتعليق، وربط الأيدي من الخلف، وإجبار البعض على الوقوف لمدة ١٦ ساعة متواصلة. فضلا عن عدم معالجة المرضى بل ومنع الأدوية عنهم. وهو ما يكشف لنا الطبيعة الوحشية والعنيفة للنظام الرأسمالي القائم، ومظاهرها التي ما تنفك تتكثف وتزيد في الأوبة الأخيرة. يعجز النظام عن إيجاد عمل للعاطلين، تخفيضا في تكاليف المعيشة، عناية صحية، تعليما مجديا منتجا ... ولا يستطيع أن يقدم سوى الأوهام والقمع.

القانون، القضاء، النيابة، الطب الشرعي .. هي نحن

وقد بادر بعض النشطاء بإبلاغ المحامين بوقائع تعذيبهم، وجرت محاولة إثبات تلك الانتهاكات أمام النيابة التي حاولت التملص من تلك المهمة، غير أن إعلام الثوريين المضاد لعب دوراً أساسياً في التشهير بأعمال الترويع والتعذيب التي يتعرض لها هؤلاء. كما شنت بعض منظمات حقوق الإنسان، وبعض المنظمات السياسية، وبعض الكتاب حملة تستهدف الإعلام بتلك الممارسات البوليسية، لكنها في مجملها توجهت إلى الرئيس عدلي منصور، وإلى وزير الداخلية نفسه، وإلى النائب العام، وإلى مأمور سجن أبو زعبل " بالتحقيق في جرائم التعذيب الموجودة في أقسام، ومراكز الشرطة، والسجون المصرية، واتخاذ الإجراءات الكفيلة لمحاسبة من تثبت إدانتهم في جرائم التعذيب وإساءة المعاملة إلى المحاكمة العاجلة"!! وهو أمر لا ينبغي إلا أن يثير السخرية إذا استهدف شيئاً غير التشهير بتقاعس تلك الأطراف، فمراجعة تاريخ مسلك الشرطة، والسلطة عموماً يبنى بالأ جديد سوى تقرير إضافي يلقي في أضابير لجان تقصى الحقائق السابقة.

وعلينا أن ننتبه لأهمية النقد الذي وجهه قانونيون مؤخرأ لعمل هذه اللجنة: فهي إحدى أدوات الدولة وصنيعتها، لذا فحياديتها، واستقلاليتها موضع مساءلة، فضلا عن أن القرار الجمهوري الصادر بإنشائها لم يتضمن نصاً يلزمها

بعد تولي البيلاوي رئاسة الوزراء وكمال أبو عيطة وزارة القوى العاملة، لم يختلف الوضع كثيراً بالنسبة للعمال، وتسببت مناورة الحكومة بالحد الأدنى للأجور في تأجيج ودفع الاحتجاجات العمالية إلى صدارة المشهد من جديد خلال شهر فبراير، فأضرب عمال النقل العام وعمر أفندي وعمال قطاع الغزل والنسيج وعمال البريد وهيئة النظافة والتجميل بالجيزة وموظف الأحياء والمجالس المحلية وعمال هيئة المساحة وغيرهم، مطالبين بتطبيق الحد الأدنى للأجور، الذي كشف عن عدم رغبة حكومة البيلاوي في تقديم أي تنازل حتى لو كان بسيطا وعلى سبيل المناورة مثل الحد الأدنى الذي اقترحوه.

الحد الأدنى والانحياز لعمال .. الكذبة بين وزارتي البيلاوي ومحلب

تشهد مصر منذ أسابيع موجة إضرابات أخذة في التصاعد لفئات مختلفة من الموظفين والعمال للمطالبة بأن يشملهم قرار تطبيق حد أدنى للأجور أصدرته حكومة البيلاوي أو تطبيق كوارر خاصة لهم. شملت هذه الإضرابات العديد من الفئات مثل الغزل والنسيج وموظفي الشهر العقاري والأطباء وعمال المساحة والعاملين بالبريد المصري وأخيرا سائقي النقل العام في القاهرة.

لم تندلع الإضرابات إلا بعد عجز الحكومة عن تنفيذ وعدها بتطبيق الحد الأدنى للأجور الـ١٢٠٠ جنية على جميع العاملين بالدولة بدءاً من العام الحالي، إذ لم يطبق إلا على موظفي القطاع العام فقط ولم يشمل موظفي قطاع الأعمال العام والهيئات الخاصة.

وتغيرت الحكومة وجاء إبراهيم محلب أحد أقطاب نظام مخلوع مبارك والذي لا يختلف كثيرا في انحيازات حكومته عن حكومة سلفه البيلاوي، فكلاهما يحافظ على النظام الاقتصادي للدولة المنحاز لرجال الأعمال لا المواطنين، فلن يجد جديد على الوضع ستستمر المناورات في الحقوق وأسطها الحد الأدنى، مع استمرار إعلان الانحياز الكاذب للعمال في وسائل الإعلام أو في اللقاءات الاستعراضية.

وما زاد من بؤس هذا الوضع، هو اختيار محلب ناهد العشري لتكون وزيرا للقوى العاملة خلفا لكمال ابو عيطة المناضل السابق الذي ظهرت حقيقة انحيازاته على كرسي الوزارة، ناهد العشري التي كانت مسئولة المفاوضات الجماعية لفض منازعات العمال بالوزارة، انحيازاتها واضحة فهي منذ توليها مسئولية المفاوضات الجماعية دوما في صف للدولة ورجال الأعمال، مصدرة جملتها الشهيرة للعمال "أخطوا دماغكم في الحيط".

جزء من كراس "دولة دستورية أم دولة قمعية؟" بإمكانك قرائته كاملاً على موقعنا

أصبح في حوزة كل مواطن مصري منذ إقرار الدستور – وفقا لبعض سلطوبينا – حصوناً تحميه من العسف والتوحش والبربرية، في مواجهة كل أجهزة القمع، وهي المواد ٥١ و٥٢ و٥٤ و٥٥ و٥٦ منه، هذا إذا تفاضينا عما في مقدمته من أهانيز احتفالية. ولا بأس إن عدنا إلى بعض مما ورد فيه مما أسميناه أوهاما دستورية. لكن علينا أن ننبه البعض ممن سيسارع بالقول بأن ما نعاني منه هو أزمة دستورية، وأن المشكلة لا تتطلب سوى تفعيل نصوصه، بأن الأزمة هي في نظرة هذا البعض الواهمة للدستور.

بنشر ما توصلت إليه من نتائج، وكذلك افتقارها للصلاحيات فيما يتعلق بالتوصل للأدلة، والحصول على المعلومات اللازمة من كل الأجهزة الحكومية، والأمنية، والمسئولين الأفراد، والوصول للملفات، والوثائق، ذات الصلة، والحق في مقابلة الشهود في سرية تامة دون تدخل أو ملاحقة.

أضف إلى ذلك أنه لم تتوقف الانتهاكات التي أنشأت هذه اللجنة لاستقصائها في أي لحظة، ويبدو أن هذه اللجنة باتت تقوم بدور تفريغ السخط، ودفعه في مسارب تبده، وهكذا تحمي المجرمين من رجال النظام في الواقع. وقد قالها – ربما الرئيس المؤكد لا المحتمل – المشير السيسي قاطعة واضحة : " يعرف الثوار الآن أنه ما من ضابط سيحاكم"، كما أنه قد صمت صمتاً مطبقاً على وحشية الشرطة الظاهرة في التعامل مع المتظاهرين السلميين من غير الإخوان (في الشوارع ومراكز الشرطة والسجون) عقب تطبيق قانون منع التظاهر، ولم يكن متوقعاَ غير ذلك فهو رأس السلطة الفعلي ومؤيد لنهج الطبقة الحالي ومدعم لسياسات الداخلية (انتقلت القوات المسلحة من وضع الأداة الاحتياطية للقمع إذا أخفقت الشرطة وحدها في الظروف العادية إلى طرف مباشر في الدفاع اليومي عن النظام القائم).

بالطبع في فترات المد الثوري يمكن فرض إجراءات وتنازلات على السلطة الحاكمة لكننا لم نعد في تلك الفترات في الوقت الراهن، فضلا عن أنه حتى في فترات المد نشهد محاولات الالتفاف وتفريغ مضمون أي تنازل في كل الأحوال. من جانب آخر نرى عيانا تواطؤ القضاء، والنيابة، والطب الشرعي، فمثلا يتطلب قانون الإجراءات الجنائية لاستصدار أمر بالحبس الاحتياطي أن تكون هناك دلائل كافية على ارتكاب واقعة جنائية أو جنحة (مادة ١٣٤ – قانون الإجراءات الجنائية) مما يتنافى مع عمليات القبض العشوائي، ومع تليفوق وقائع، وأحراز وما إلى ذلك، ولا يمكن أن تعتبر إلا اعتقالاَ دون سند قانوني (لايد أن نلاحظ جيدا أن تقييم الضابط مهنياً من ناحية الكفاءة يرتبط بعدد القضايا التي يقدمها حتى وإن انتهت إلى لا شيء، لذا فإن التليفوق حتمي)، وقضاة السلطة لا يعنيهـم في هذه الحالة سوى استيفاء الشكل القانوني، أي أن هناك أمراً، وهناك تهماً!

أما رئيس نيابة الأزبكية – في الحالة المنوه عنها آنفاً – فقد تعنت في إثبات شهادات من خضعوا للتعذيب، كما رفض القاضي المخول بتجديد أمر الحبس إثبات التعذيب، وتحويل من خضعوا له للطب الشرعي. وبعد ضغوط المحامين اكتفى بأن كتب في المحضر أن المحامين يطلبون التحقيق في شكوى المتهمين بالتعذيب بشكل عام، ولم يثبت شهادات تفصيلية. وقد أفاد محمود بلال المحامي بأن "الإجراء القانوني هو أن يفتح القاضي تحقيقاً في الشكاوى، ويسجل شهادات الشباب تفصيليا وبشكل فردي بصفتهم مجني عليهم، ثم

بعد تولي البيلاوي رئاسة الوزراء وكمال أبو عيطة وزارة القوى العاملة، لم يختلف الوضع كثيراً بالنسبة للعمال، وتسببت مناورة الحكومة بالحد الأدنى للأجور في تأجيج ودفع الاحتجاجات العمالية إلى صدارة المشهد من جديد خلال شهر فبراير، فأضرب عمال النقل العام وعمر أفندي وعمال قطاع الغزل والنسيج وعمال البريد وهيئة النظافة والتجميل بالجيزة وموظف الأحياء والمجالس المحلية وعمال هيئة المساحة وغيرهم، مطالبين بتطبيق الحد الأدنى للأجور، الذي كشف عن عدم رغبة حكومة البيلاوي في تقديم أي تنازل حتى لو كان بسيطا وعلى سبيل المناورة مثل الحد الأدنى الذي اقترحوه.

حركة العمال .. هل من تطور؟

برغم أن العمال مازالوا يضربون من أجل نفس المطالب، والتي تظهر محدودة بالمطالب الآنية للعمال؛ الأجور والأرباح وغيره، إلا أن عمال غزل المحلة فتحوا الطريق لمعركة جديدة بأفاق أوسع بدرجة ما من المطالب الاقتصادية، معركة في مواجهة فساد رئيس الشركة القابضة فؤاد عبد العليم، الذي أصروا على الاستمرار في الإضراب حتى تلقيهم وعدا بإقالته برغم حصولهم على الأرباح.

برغم أن تحرك العمال مازال في بداية تسييسه، إلا أن المعركة في مواجهة رجل الخصخصة الأول في الحكومة لها دلالة على طريق ينتظر حركة العمال، ويمكن أن يُختصر كثيراً إذا توحد مع عمال غزل المحلة كل العمال المضارين من الخصخصة؛ مثل عمال طنطا للكتان وعمال غزل شبين وغيرهم، لخوض معركة واحدة ضد وجود فؤاد عبد العليم أولاً وضد كل ما يمثله من سياسيات الخصخصة والإفقار ثانيا، وهو ما بدأ العمال بالفعل في التحرك نحوه.

لا نتوقع استجابة من الحكومة، ولا أن تضحي برجالها، لن تقدم الحكومة سوى المناورات والوعد الكاذبة، التي سيكتشفها العمال ويدركون حقيقتها عبر نضالهم، وسيستمرّون في طريقهم لإنضاج هذا النضال وفتح أفقه من النضال الاقتصادي والنقابي فقط ليصبح نضالا من أجل المحافظة على صناعة الغزل والنسيج ومحاربة للفساد، ثم على المدى الأبعد نضالاً من أجل سلطة العمال على أدوات إنتاجهم.

يا عمال مصر إتحدوا

كل السلطة للعمال

شريف منتصر

جزء من كراس "دولة دستورية أم دولة قمعية؟" بإمكانك قرائته كاملاً على موقعنا

أصبح في حوزة كل مواطن مصري منذ إقرار الدستور – وفقا لبعض سلطوبينا – حصوناً تحميه من العسف والتوحش والبربرية، في مواجهة كل أجهزة القمع، وهي المواد ٥١ و٥٢ و٥٤ و٥٥ و٥٦ منه، هذا إذا تفاضينا عما في مقدمته من أهانيز احتفالية. ولا بأس إن عدنا إلى بعض مما ورد فيه مما أسميناه أوهاما دستورية. لكن علينا أن ننبه البعض ممن سيسارع بالقول بأن ما نعاني منه هو أزمة دستورية، وأن المشكلة لا تتطلب سوى تفعيل نصوصه، بأن الأزمة هي في نظرة هذا البعض الواهمة للدستور.

يطلب استدعاء مأمور قسم الأزبكية، ومأمور سجن أبو زعبل لسماع أقوالهم في الشكاوى، بالإضافة للأمر بعرض المتهمين على الطب الشرعي لإثبات إصاباتهم وهو ما لم يحدث مطلقاً. فضلاً عن "نقل المتهمين إلى مقر احتجاج آخر غير الذي يدعون تعرضهم للتعذيب فيه، لكن هذا لم يحدث أيضاً، وشاهدنا بأعيننا تهديد الضباط للمتهمين باستمرار تعذيبهم إذا أصروا على الشكوى للنيابة".

أما الطب الشرعي وعدم استقلاله في عصور الحكم المختلفة وخضوعه لإكراهات وزارة العدل من جانب، ثم لتدخلات النيابة، والداخلية ... الخ من جانب آخر، تدلل عليه الوقائع من واقعة قتل خالد سعيد حتى استشهاد محمد الجندي. ومازالت تصريحات المستشار أحمد مكي وزير العدل في الذاكرة، حين قال أن وزير الداخلية طلب منه أن يصدر الطب الشرعي بيانا يقرر فيه أن الشهيد محمد الجندي توفي نتيجة لصدمة سيارة في ميدان عبد المنعم رياض، فأثر أن يعلن ذلك بنفسه! وما يبدو أساسيا لدى كل تلك الجهات هو أن معظم رجال النيابة، وغالب القضاة، ومعهم الإعلام السلطوي يحمي رجال الشرطة بوصفهم جزءا من النظام، ويرون أن من الضروري أن يمارس رجال الشرطة سلطنتهم بما فيها استعمال العنف بحرية ضد الشعب، ومناهضي النظام، ويسعون لإعاقة إصدار أي حكم قضائي بشأن التعذيب، أو القتل حتى يكفلوا فعالية وأمن الشرطة في قمع الشعب بلا قيود ولا مخاوف من مساءلة أو عقاب، فإذا ما حتمت الظروف إصدار حكم فلابد من النزول به إلى الحد الأدنى مصحوبا بكل الأعدار المخففة، بل مع التكريم اللاحق بالعودة للوظيفة!! ولا يحدث هذا إلا تحت ضغط حركة جماهيرية كبرى يخشى أن يؤدي تجاهلها لعواقب غير مأمونة. لذا نستطيع أن نفهم محاولة الشرطة دفع نيات لأسر الشهداء بدلا عن الاستمرار في المحاكمات، وتوسط السفليين في هذا الشأن عقب اندلاع الثورة في ٢٥ يناير بفترة قليلة..

الواقع أن "عدالتنا" طبقية ولها وجهان، أحدهما للرأسماليين من رجال الأعمال وكبار رجال الدولة، وهي عدالة شفوقة، ناعمة، ورحيمة يعامل بها حسين سالم، وحسن عبد الرحمن، وهشام طلعت مصطفى، وإسماعيل الشاعر، وأخرى معنتة في القسوة لشباب الثورة، وللكادحين والمستغلين. وعلى الأخيرين أن يثبتوا ما تعرضوا له، وهم في قبضة الجهات التي تعرقل عمليات الإثبات وتتواطأ مع بعضها البعض، بل ويتهمون بأنهم مفترون وكاذبون لأنه يتحدثون عن التعذيب دون تقديم سند أو دليل" كما يقول السيد عماد جاد في مقاله بجريدة التحرير العنون: الحديث عن التعذيب في مصر في ١٥ فبراير الحالي.

علي أحمد شريف